الاحتلال والنزاع والأبوية:

وآثارهم على النساء الفلسطينيات

الكاتبة: باميلا أورّوتيا آريستيثابال
مدرسة ثقافة السلام – جمعية هيليا

HÈLIA
Associació de suport a les dones que pateixen violència de gènere

êcp escola de cultura de pau

تأليف: باميلا أورّوتيا آريستيثابال
الترجمة من الاسبانية إلى العربية: نور سلامة

يأتي هذا الدليل استكمالاً لتقريرٍ آخر بعنوان النوع الاجتماعي (الجندر)/النساء والسلام والأمن: التطبيق والتحديات والقيود في فلسطين. تم إعداد كلا الوثيقتين في إطار مشروع "إدراج كامل المجتمع في مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي وضمان الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء الفلسطينيات في الخليل وقليقيلية وطوباس (الضفة الغربية، فلسطين)"، بقيادة جمعية هيليا وبتمويل من الوكالة الكتالونية للتعاون من أجل التنمية (Agència Catalana de Cooperació al Desenvolupament (ACCD)).

بالتعاون مع

يمكن نسخ محتويات هذا التقرير ونشرها بحرية، شريطة الاستشهاد بها وذكرها بشكل صحيح. مدرسة ثقافة السلام هي المسؤولة الحصرية عن محتوى هذه الوثيقة، علماً أن هذا المحتوى لا يعكس بالضرورة رأي الوكالة الكتالونية للتعاون من أجل التنمية.

وآثارهم على النساء الفلسطينيات

إن لعقود الاحتلال والعسكرة والتصعيد الدوري للأعمال العدائية وللسياسات الإسرائيلية القائمة على الحصار والفصل والسيطرة التي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، لها جميعاً عواقب وخيمة على الفلسطينيين، كما أن لها تأثير خاص ومتعدد الأوجه على حياة النساء الفلسطينيات. فقد عاشت معظم النساء حياتهن بأكملها أو جزءاً كبيراً منها تحت الاحتلال وفي ظل نزاعٍ طويل الأمد لا يزال يخلّف القتلى و يتسبب بعمليات التهجير القسري للسكان، و التدهور التدريجي لحالة حقوق الإنسان، وبمستويات عالية من الفقر والبطالة، فضلاً عن مشاكل صحية خطيرة. كما أن تجارب النساء مع الاحتلال والنزاع محكومة أيضاً بالعلاقات الجندرية غير المتساوية في المجتمع الفلسطيني التقليدي والأبوي الذي يخلق أوضاعاً خاصة من الهشاشة ويقيّد الحقوق وينتجُ أشكالاً من عدم المساواة عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى الموارد والفرص بسبب القوالب النمطية والتطلعات التي يُتوقع على النساء والرجال لعبها[1]. **تواجه النساء الفلسطينيات إذاً، وبشكل يومي، أشكالاً عديدة من العنف والتمييز، في المجالين العام والخاص على حدٍ سواء، في تجلٍ واضح لما تسميه النِسوية – في تحليلها للنساء والحرب والسلام – *بالعنف المستمر*[2].**

إن السياق معقد للغاية، كما أن الواقع الذي تواجهه النساء الفلسطينيات متباين. إذ يمكن أن تختلف المشكلات اليومية التي تواجهها امرأة في غزة عن تلك التي تعيشها امرأة أخرى في القدس أو رام الله أو الخليل أو في إحدى بلدات المنطقة ج في الضفة الغربية [3]. تجاربهن الفريدة مُحددة بمجموعة من سياسات الإقصاء والحصار والعزلة والتبعية التي يفرضها الاحتلال. تشير العديد من الدراسات بشكل عام إلى أنه كان و لا يزال لديناميكيات الاحتلال تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على النساء الفلسطينيات، وأنها أدامت وعززت أشكال عدم المساواة الجندرية الموجودة بالفعل في المجتمع الفلسطيني. في هذا السياق، تبيّن أن القمع العسكري الإسرائيلي أثّر على البناء الاجتماعي لأشكال الذكورة، وأن للعنف الذي يوظّفه بُعداً جندرياً، فمن خلال العديد من السياسات والممارسات يحاول الاحتلال عمداً التشكيك في قدرة الرجال الفلسطينيين على أداء دور "الحُماة". يؤدي هذا التوتر إلى حالات عنف بين الأشخاص وإلى جعل المساحات العائلية، مساحاتٍ محكومة، ما يُفسر

---

[1] "النوع الاجتماعي (الجندر) هو المفهوم التحليلي الذي يُظهر أن عدم المساواة بين الرجال والنساء هو منتج اجتماعي، لا طبيعي، والذي يبرهن عملية البناء الاجتماعي والثقافي لهذا المنتج، لتمييزه عن الاختلافات البيولوجية الجنسية. يهدف مفهوم الجندر إلى تسليط الضوء على البناء الاجتماعي للاختلاف الجنسي وعلى الاختلاف الجنسي للعمل والسلطة، ويسعى المنظور الجندري إلى إظهار كيف أن الاختلافات بين الرجال والنساء هي نتاج بناء اجتماعي لعلاقات القوة غير المتكافئة التي تم إرساؤها تاريخياً في النظام الأبوي ". Escola de Cultura de Pau, Alerta 2019! Informe sobre conflictos, derechos humanos y construcción de paz. Barcelona: Icaria, 2019 (مدرسة ثقافة السلام، تحذير 2019! تقرير عن النزاعات وحقوق الإنسان وبناء السلام. برشلونة: إيكاريا ، 2019.)

[2] راجع/ي مثلاً كارول كوهن في Women and Wars: Toward a Conceptual Framework (النساء والحروب: نحو إطار مفاهيمي) في منشورات كوهين، Las mujeres y las guerras, Barcelona: ICIP, 2014 (النساء والحروب، برشلونة: المعهد الكتالوني الدولي من أجل السلام، 2014)؛ Cynthia Cockburn,"The Continuum of Violence" en Wenona Giles y Jennife Hyndman (eds.) (سينثيا كوكبرن، "استمرارية العنف" في منشورات وينونا جيل وجينفير هيندمان)، Sites of Violence, Gender and Conflict Zones, Berkeley: University of California Press, 2004 (مواقع العنف والجندر ومناطق النزاع، بيركلي: مجلة جامعة كالفورنيا، 2004) أو Caroline O.N. Moser, "The Gendered Continuum of Violence and Conflict: An Operational Framework" en Caroline O.N.Moser y Fiona C. Clark (eds.) (كارولين أو. ن. موسير، "العنف المستمر المجندر والنزاع: إطار عملياتي" في منشورات كارولين أو. ن. موسير وفيونا س. كلارك)، Victims, Perpetrators or Actors? Gender, Armed Conflict and Political Violence, Londres-Nueva York: Zed Books, 2001 (الضحايا، المعتدين أو الفاعلين؟ الجندر، النزاع المسلح، لندن – نيويورك: زيد بوكس، 2001).

[3] في إطار عملية أوسلو، تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام إدارية، لكل منها وضع حكم مختلف. في المنطقة أ (التي تضم 18٪ من الأراضي الفلسطينية) تسيطر السلطة الفلسطينية على الشؤون الأمنية والمدنية، أما في في المنطقة ب (20٪)، تسيطر السلطة الفلسطينية على الشؤون المدنية فقط والأمن في يد إسرائيل؛ وفي المنطقة ج (62٪) فإن السيطرة للسلطات الإسرائيلية. في حين أن مدينة الخليل قُسمت إلى منطقتين: ه1 التي تديرها السلطة الفلسطينية، وه2 (20٪) التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية.

صعوبة إيجاد أماكن آمنة للنساء في فلسطين [4]. و من جهةٍ أخرى، أثّر الافتقار إلى المؤسسات الفلسطينية العاملة - والتي من شأنها ضمان آليات الحماية، من بين أمور أخرى - وانقسام الفصائل الفلسطينية سلباً على هذا الوضع.

يهدف هذا الدليل، الذي لا يدعي أنه شامل، إلى توضيح تنوع أشكال العنف الذي تعاني منه النساء الفلسطينيات وآثاره، مع مراعاة تداعيات مختلف سياسات الاحتلال الإسرائيلي مثل العمليات العسكرية وقمع الاحتجاجات، والمستوطنات والغارات وهدم المنازل وعمليات الاعتقال والاحتجاز؛ بالإضافة إلى توضيح البعد الجندري للتهجير القسري والمشكلات التي تواجهها النساء الفلسطينيات في مجالات مثل الوصول إلى الصحة والتعليم والعدالة في سياق مشروط بالاحتلال، وبمعايير مجتمع أبوي تسودهُ أشكالٌ من التميز ومظاهر العنف القائم على النوع الاجتماعي المثيرة للقلق.

العمليات العسكرية وقمع الاحتجاجات

كان للديناميكيات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي وسياق النزاع وتصعيد المواجهة تأثير كبير على معدل الوفيات بين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء. تشير البيانات المفصلة الأخيرة إلى أنه بين عامي 2008 ومنتصف 2019 ، قُتل ما مجموعه 5،501 شخص نتيجة للأعمال العدائية أو الحوادث التي وقعت مع المستوطنين الإسرائيليين، بعد المشاركة في مظاهرات أو أثناء غارات نفذتها القوات الإسرائيلية، بما في ذلك 804 امرأة وفتاة (15 ٪). وفقاً لبيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ، أصيبت حوالي 9000 امرأة وفتاة فلسطينية بجروح في نفس الفترة [5].

في العقد الماضي ، كانت العملية العسكرية الإسرائيلية ضد غزة في صيف عام 2014 خطيرة بشكل خاص. حيث أسفر الهجوم عن مقتل 299 امرأة - من بينهن 16 امرأة حامل - و 197 فتاة، وجرح أكثر من 2000، خلال شهرين فقط (يوليو/تموز وأغسطس/آب)، كما تجلى تأثير تصاعد العنف في معدلات وفيات الأمهات والمواليد في القطاع، والتي تضاعفت في النصف الثاني من العام مقارنة بالنصف الأول من عام 2014 [6]. تعكس شهادات النساء الفلسطينيات حول هذه الأزمة الصدمة الناجمة عن القصف وفقدان أفراد الأسرة، بمن فيهم الأطفال والأزواج [7]. يضاف إلى ذلك تداعيات التدمير الشامل للقطاع - حوالي 50000 من النساء والفتيات الفلسطينيات يعشن في منازل تضررت بشدة أو دُمرت بالكامل خلال هجوم عام 2014 -، و موجات التهجير القسري الجديدة، وتدهور الخدمات الأساسية والأزمة الإنسانية الملحوظة التي لا تزال تؤثر على سكان غزة حتى يومنا هذا، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الحصار الخانق الذي تستخدمه الحكومة الإسرائيلية كجزء من استراتيجية العقاب الجماعي لسكان القطاع.

تواجه النساء الفلسطينيات عبئاً كبيراً في رعاية أسرهن و العناية بها في ظل الظروف المعيشية القاسية في هذه الأراضي – من الاكتظاظ وانقطاع المياه التي لا تصل إلى المنازل إلا ثلاث إلى خمس ساعات كل خمسة أيام وانقطاع التيار الكهربائي لفترات تصل إلى 20 ساعة يومياً - ، كما أن عليهن التعامل مع عبء أكبر من المسؤولية المرتبطة بالعمل غير المدفوع الأجر والأعمال المنزلية[8] . كذلك، ترى الكثير من النساء في غزة أن الحصار وانقطاع التيار الكهربائي يُسهمان في ارتفاع مستويات العنف المنزلي ضد النساء[9]. تواجه بعض مجموعات النساء صعوبات خاصة، كما هي حال الأرامل. فقدت حوالي 700 امرأة فلسطينية أزواجهن في عدوان عام 2014 وواجهن صعوبات متعددة في إعالة أسرهن، نظراً للتدهور الاقتصادي، والهيمنة الذكور ية الاجتماعية، والافتقار إلى الخدمات والمساعدات وأماكن الحماية. بالنسبة لبعضهن، تم إجبارهن على الزواج من أبناء الحمو -تلبيةً لإحدى الأعراف التقليدية-كوسيلة للبقاء في منزل الأسرة وتجنب النزاعات حول حضانة الأطفال[10] .

---

[4] مقابلة مع فانيسا فار، مستشارة ومتخصصة دولية في الجندر والسلام والأمن، في 5 أيلول/سبتمبر 2019.

[5] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، الأراضي الفلسطينية المحتلة. بيانات عن الإصابات، 2008/01/01 – 2019/07/26 ، تمت مراجعة المصدر في 21 آب/اغسطس 2019. في الفترة ذاتها، قتلت 235 إسرائيلية في وقائع مرتبطة بالنزاع.

[6] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، قطاع غزة: الآثار طويلة الأمد للأعمال القتالية عام 2014 على النساء والفتيات، كانون الأول/ديسمبر.

[7] المجلس النرويجي للاجئين، غزة: أثر النزاع على النساء، نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[8] هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، تحذير جندري: احتياجات النساء والفتيات في العمل الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة (UN Women, Gender Alert: Needs of Women and Girls in Humanitarian Action in the Occupied Palestinian Territory)، 2018.

[9] راجع/ي القسم الخاص بحالة الحقوق والوصول إلى العدالة والعنف الجندري.

[10] المجلس النرويجي للاجئين، 2015، مرجع سابق.

تُشكل مسيرات العودة التي حصلت مؤخراً، تحديداً في العام 2018، والاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المدنيين لقمعها، مثالاً آخر لتوضيح آثار السياسات الإسرائيلية على النساء الفلسطينيات وتفرُّد تجاربهن في ضوء العلاقات الجندرية ضمن المجتمع الفلسطيني. شاركت العديد من الفلسطينيات في الاحتجاجات التي سعت، في الذكرى السبعين للنكبة، إلى المطالبة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين وإدانة الحصار المفروض على غزة. أسفرت هذه التحركات عن رد إسرائيلي قاسٍ، وعن أخطر أعمال عنف شهدها القطاع منذ عام 2014، حيث سقط أكثر من 200 قتيل فلسطيني وجرح 18000 شخص[11] . وفقاً لبيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قتلت فلسطينيتان – إحداهما قاصرة وأخرى مُسعفة متطوعة كانت تحمل شارةً واضحة توضح وظيفتها - وتعرضت 8000 امرأة وفتاة للإصابات، 68 ٪ من استنشاق الغاز و 10 ٪ من إطلاق الأعيرة النارية[12]، و ذلك بين 30 مارس/آذار و 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وتُظهر التحقيقات والشهادات التي تم جمعها أن النساء شاركن في أنشطة سلمية ولم يكن يمثّلن تهديداً عند تعرضهن للإصابة[13] . كذلك، يُبيّن المنظور الجندري النتائج المترتبة على النساء المصابات وعائلاتهن، لا سيما عندما تكون النساء المصابات أمهات – ففي كثيرٍ من الأحيان يُتوقع منهن أن يستمروا في أداء مهام الرعاية المنزلية على الرغم من إصاباتهن – أو بسبب الصعوبات الإضافية في الحصول على الرعاية الصحية – حيث أن الأعراف الاجتماعية لا تشجع النساء على مغادرة منازلهن غير مصحوبات - أو بسبب الاعتقاد أن الإصابات يمكن أن تؤثر على فرص زواج النساء الأصغر سناً. ذكرت دراسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن معظم النساء اللواتي دعمن الحراكات كان عليهن الحصول على موافقة ذكرٍ ما من العائلة – الأب أو الزوج - للمشاركة في الاحتجاجات، وقالت بعض النساء أنهن رفضن طلب الرعاية الصحية بعد التعرض لإستنشاق للغاز لتجنب التوترات العائلية[14] .

المستوطنات والغارات وعمليات الهدم

من مصادر العنف الأخرى التي تتعرض لها النساء، نذكر أيضاً التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي المحتلة التي يبلغ عددها ما بين 200 و250 في الضفة الغربية والقدس الشرقية ويتراوح عدد سكانها بين 520،000 و 600،000 شخص، و توسيع البنى التحتية الإسرائيلية ونظام التحكم العسكري الإسرائيلي المُوظف لحمايتها والذي يزيد حدة التقسيم في الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن الاعتداءات الدورية التي يرتكبها المستوطنون في جو من الإفلات من العقاب، فحوالي 90 ٪ من الشكاوى المقدمة إلى الشرطة الإسرائيلية بسبب هذه الأعمال يتم طويها دون توجيه أي عقوبة للمستوطنين. أدى بناء المستوطنات التي تروج لها إسرائيل إلى مصادرة الأراضي والموارد وطرق النقل الفلسطينية، كما خلق معاييراً مزدوجة يتم بموجبها منح امتيازات للمواطنين الإسرائيليين، كما شكل مصدراً للتوتر الدائم ضمن المجتمعات. تُظهر العديد من التقارير الاستفزازات والانتهاكات التي يرتكبها المستوطنون ضد السكان الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يتعرضون لأشكالٍ متعددة من العنف بشكل يومي. وتشمل هذه التقارير شهادات عن حالات مثل حالة مرفت، وهي امرأة تقيم في الخليل اضطرت للإجهاض بعد أن تعرضت لهجوم عنيف من قبل مجموعة من المستوطنين بينما كانت تلقي القمامة[15] ، أو عن مقتل عدد من أفراد أسرة واحدة، بما في ذلك الأم وطفل عمره 18 شهراً، في هجوم حارق قام به المستوطنون في قرية دوما بالضفة الغربية وكان له تأثير إعلامي دولي واسع[16] . تم القيام ببعض هذه الأعمال في إطار ما يُسمى بـ "سياسة الأسعار" (price tag policy) أو "المسؤولية المتبادلة"، وهي في الواقع ، أعمال تخريب وعنف ضد السكان الفلسطينيين في مواجهة أي عمل بما في ذلك التدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية - والتي يعتبرها المستوطنون مضرة بمصالحهم. من الضروري أيضاً النظر في التأثير النفسي لهذا الوضع على النساء، فهن في حالة تأهب دائم خوفاً من تعرض أبنائهن للاعتقال أو الإصابة أو القتل كنتيجة لعنف المستوطنين الإسرائيليين، كما أن منهن من قمن مؤخراً بمغادرة منازلهن

---

[11] لمعرفة المزيد، اطلع/ي على الملخص الذي يضمه تقرير Escola de Cultura de Pau, Alerta 2019! Informe sobre conflictos, derechos humanos y construcción de paz. Barcelona: Icaria, 2019 (مدرسة ثقافة السلام، تحذير 2019! تقرير عن النزاعات وحقوق الإنسان وبناء السلام. برشلونة: إيكاريا ، 2019.) حول فلسطين-إسرائيل في *فصل النزاعات المسلحة*.

[12] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، " أثر مسيرة العودة الكبرى على النساء"، النشرة الإنسانية الشهرية، ديسمبر/كانون الأول 2018.

[13] مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، تقرير *مسيرات العودة في غزة: الأثر الجنساني المترتب على الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد المدنيين* المقدم للجنة تقصي الحقائق الخاصة باحتجاجات 2018 في الأراضي الفلسطينية المحتلة في 2018، سبتمبر/أيلول 2018.

[14] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، 2018، مرجع سابق.

[15] رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، خطاب رندة سنيورة، أول امرأة فلسطينية تشارك في جلسات الحوار المفتوح مع مجلس الأمن، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

[16] هآرتس، وفاة والدة علي دوابشة متأثرة بجروح أصيب بها في الضغة الغربية"، هآرتس، 7 أيلول/سبتمبر 2015.

منازلهن بعد أن اختبرن تجارب كهذه[17]. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض الدراسات الحديثة تشير إلى أن المجتمعات الفلسطينية الأكثر تعرضاً لعنف المستوطنين و / أو الجنود معرضة بشكل أكبر لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي[18].

كذلك **تتسبب عمليات التعقب الليلي الدورية التي تنفذها القوات الإسرائيلية، والتي عادة ما تكون عنيفة، وينفّذها، عند الفجر، جنود مدججين بالسلاح برفقة كلاب ، بتداعيات خطيرة وطويلة الأمد على الصحة العقلية للنساء والأطفال**، بما في ذلك اضطرابات النوم والضغط والاكتئاب. إن سياسة إسرائيل المتمثلة في تدمير وهدم المنازل الفلسطينية، سواء كان ذلك بسبب عدم وجود تصاريح بناء أو كتدبير عقابي، هي ممارسة أخرى تؤثر بشكل كبير على النساء. في سياق يصعب فيه على السكان الفلسطينيين الحصول على تصاريح بناء، يعيش الكثير منهم في خوف دائم من رؤية منازلهم مدمرة ، ما يعزز لديهم القلق والاكتئاب. تشير شهادات النساء اللواتي فقدن بيوتهن إلى أن القوات الإسرائيلية غالباً ما تظهر في الليل أو في الصباح الباكر لتنفيذ عمليات الهدم وأن السكان يُجبرون في بعض الحالات على تدمير منازلهم، إمعاناً بإهانتهم[19] . كانت عمليات الهدم التي تنفذ كنوع من العقاب الجماعي شائعة في العقود الماضية إذ تشير التقديرات إلى أنه بين عامي 1987 و 2004 دُمر أكثر من ألف منزل. على الرغم من تعليق هذه السياسة لبضع سنوات ، إلا أنها استؤنفت في عام 2014 ومنذ ذلك الحين وحتى منتصف عام 2019، أدّت إلى هدم 78 منزل فلسطيني أو تدميرها بالكامل، مشردةً 325 شخصاً، من بينهم 138 طفلاً وطفلة [20] .

عمليات التوقيف والاعتقال

تشير بعض الإحصاءات إلى أن حوالي 20٪ من السكان الفلسطينيين قد احتجزتهم القوات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وفقا لبيانات منظمة الضمير الفلسطينية، تم اعتقال حوالي 800000 فلسطيني، بما في ذلك حوالي 10000 امرأة في الفترة من 1967 إلى ديسمبر/كانون الأول 2013. ومنذ منتصف عام 2019، قبعت 38 امرأة فلسطينية في السجون الإسرائيلية. **حذرت تقارير الأمم المتحدة من أن النساء الفلسطينيات يُعتقلن بانتظام في الشوارع أو عند نقاط التفتيش الإسرائيلية أو أثناء الغارات الليلية؛ وأنه لا يتم عادةً إبلاغهن بحقوقهن أو بأسباب احتجازهن** ، كما أنهن في بعض الأحيان يبقين رهن الاحتجاز الإداري لأيام أو شهور[21]. تتعرض المعتقلات للإيذاء البدني والنفسي، بما في ذلك الضرب والشتائم والتحرش الجنسي والعزلة المطولة والحرمان من النوم والتفتيش الجسدي كشكل من أشكال العقوبة أو قبل وبعد جلسات المحكمة. وقد ذُكر أيضاً أن النساء يتعرضن أثناء الاستجواب للتخويف والتهديدات التي تؤثر على عائلاتهن – كالتهديد بتدمير المنازل أو احتجاز الأقارب، على سبيل المثال - وأنهن يُحتجزن أحيانًا كنوع من الضغط على أزواجهن للاستسلام أو التوقيع على اعترافات[22] .

تشير الشهادات أيضاً إلى ظروف الاحتجاز غير المراعية لاحتياجات النساء من المنظور الجندري، وإلى مشاكل تواجهها المعتقلات في الوصول إلى الخدمات الطبية، و في الحصول على المساعدة القانونية، ورفض منح تصاريح للزيارات العائلية بحجة "الدواع الأمنية". لهذه الممارسة الأخيرة تأثير عميق على النساء، وهي تزيد من حالات القلق والاكتئاب والشعور بالعزلة[23]. يضاف إلى ذلك وضع القُصَّر المحتجزات في السجون الإسرائيلية ، وهي ممارسة تدينها على نطاق واسع منظمات حقوق الإنسان، وعُرف بها مؤخراً بسبب حالة الشابة عهد التميمي[24]. فضلاً عن الحرمان من الحرية، لا يُضمن لهؤلاء القاصرات الحصول على التعليم أثناء عزلهن.

---

[17] رابطة النساء الدولية للسلام والحرية ، *النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي الطويل: أثر العنف الذي يمارسه الاحتلال على النساء*، الاستعراض الدوري الشامل لإسرائيل، تقديم مشترك لدورة مجموعة الاستعراض الدوري الشامل التاسعة والعشرين، يناير/كانون الثاني 2018؛ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، *أصوات النسا*، تشرين الثاني/نوفمر 2013 – حزيران/يونيو 2017.

[18] راجع/ي القسم الخاص بحالة الحقوق والوصول إلى العدالة والعنف الجندري.

[19] رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، 2018، مرجع سابق.

[20] بتسيلم، معطيات حول هدم البيوت كوسيلة عقاب، تم تعديلها في 7 أغسطس/آب 2019، تم الرجوع إليها في 4 أيلول/سبتمبر 2019.

[21] مجلس حقوق الإنسان، *تقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه، في زيارتها لإسرائيل*، A/HRC/35/30/ Add.1، حزيران/يونيو 2017.

[22] منظمة العفو الدولية، *النزاع والاحتلال والأبوية: النساء تحمل العبء*، AI/Index:MDE 15/016/2005، آذار/مارس 2005.

[23] المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية و مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وجمعية تنمية وإعلام المرأة (تام) وجمعية كرامة، *النساء الفلسطينيات: الأثر غير المتناسب للاحتلال الإسرائيلي*، نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

[24] لمزيد من المعلومات، راجع/ي منظمة العفو الدولية، *إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: الإفراج عن عهد التميمي بمثابة لحظة حلوة ممزوجة بالمرارة حيث يرزح أطفال آخرون في السجون الإسرائيلية*، منظمة العفو الدولية، 29 تموز/يوليو 2018.

التهجير القسري

شهد الفلسطينيون أكثر من سبعة عقود من التهجير القسري. وفقاً للأونروا، بلغ عدد الفلسطينيين واللاجئين الفلسطينيين 5.4 مليون شخص - تشير تقديرات من منظمات أخرى إلى أن هذا الرقم يصل إلى حوالي 8 ملايين – يسكن معظمهم في غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا. في غزة وحدها، يُقدّر أن ثلثي السكان لاجئين. يخلق وضع التهجير القسري طويل الأمد سياقاً تشتد فيه حدة الهشاشة والضعف ويؤثر بشكل خاص على النساء الفلسطينيات (تشكل النساء 49٪ من مجمل اللاجئين الفلسطينيين، وفقًا لوكالة الغوث الدولية (الأونروا)). يتحتم على النساء المقيمات في غزة والضفة الغربية مواجهة مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، وقسوة الحياة اليومية والمواقف التقليدية تجاه النساء أو ما تسميه بعض التحليلات لأوضاع اللاجئات الفلسطينيات بـ "مثلث القهر" الذي يؤثر على أبعاد متعددة من حياتهن[25] . بعد إجراء مقابلة مع أكثر من 500 امرأة لاجئة، ضمن دراسة حديثة أجرتها المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، تبين أن 33٪ من النساء المُستطلعات تعرضن للعنف المباشر من قبل قوات الاحتلال و37٪ للاعتقالات أو الاستجوابات، بينما قالت 88٪ منهن بأنهن شعرن بالخوف عندما اعتدى الجيش الإسرائيلي على مخيم اللاجئين و 77٪ منهن قالوا أنهن شعرن بالقلق من احتمال طردهن مرة أخرى من منازلهن[26] .

من الضروري الإشارة إلى أن العديد من النساء الفلسطينيات تعرضن لحالات تهجير قسري متتالية. وهكذا، مثلاً، تشير التقديرات إلى أنه في ذروة العدوان الإسرائيلي على غزة في عام 2014 ، أجبر نصف مليون شخص على مغادرة منازلهم. لجأ بعضهم إلى ملاجئ مؤقتة مكتظة بسبب حالة الطوارئ أو إلى منازل الأقارب. قدمت نساء فلسطينيات شهاداتهن على ظروف العيش في أماكن مكتظة وفي أوضاع غير مستقرة بالنسبة لهن ولأطفالهن ، وتحدثن عن الضغط والقلق الناجمين عن الشعور بأنهن عبئ على أفراد أسرهن[27].

زاد الاكتظاظ الذي تفاقم بسبب الأعمال العدائية في 2014 والدمار الواسع النطاق في حالة غزة، من تعرض النساء والفتيات لحالات التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي. في المجتمع الفلسطيني التقليدي، أدى النزوح الداخلي والهشاشة أيضاً، إلى اعتماد تدابير افتُرض أنها لـ "حماية" الفتيات، مثل الزواج المبكر، وهي تدابير تؤثر على حقوقهن وإمكانيات تطورهن وتنميتهن. كما أن قدرة النساء الفلسطينيات على التعامل مع المشكلات الناشئة عن التهجير القسري أو تدمير منازلهن محدودة بسبب القوانين الفلسطينية المتعلقة بحقوق الملكية والميراث، والتي تمنح امتيازات للذكور.

يؤثر التهجير القسري طويل الأمد أيضاً على السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في الدول المجاورة و على النساء بشكل فريد. كشفت دراسة، أجريت عام 2012 في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان واستندت على استطلاع شكلت النساء أغلب المشاركات فيه (82٪)، أن 52٪ من اللاجئين مصابين بأمراض مزمنة وأن 55٪ منهم عانوا من اضطرابات نفسية[28] . أسفرت النزاعات المسلحة المؤخرة، كتلك في سورية، عن موجات جديدة من التهجير القسري للاجئين الفلسطينيين، وعن تعريض النساء الفلسطينيات لحالات جديدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقييد الحركة في بلدان مثل لبنان أو الأردن[29] .

تقييد الحركة وإلغاء الإقامة ولم الشمل الأسري

تتأثر النساء الفلسطينيات في حياتهن اليومية بمجموعة من القيود المفروضة على حركتهن سواء على صعيد الجسد أوعلى المستوى البيروقراطي، مما يعيق حريتهن في التحرك. وتشمل العقبات التي يواجهنها بشكلٍ يومي جدار الفصل، والحواجز

---

[25] المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)،تقرير *توثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد اللاجئات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة*، الذي تمت الإشارة إليه في *النساء الفلسطينيات: الأثر غير المتناسب للاحتلال الإسرائيلي.*

[26] مرجع سابق.

[27] المجلس النرويجي للاجئين، 2015، مرجع سابق.

[28] Rima R Habib, Karin Seyfert y Safa Hojeij, "Health and living conditions of Palestinian refugees residing in camps and gatherings in Lebanon: a crosssectional survey", The Lancet, Vol.380, No9850, p1294. 2012 (ريما ر. حبيب وكارين سيفيرت وصفا حجيج، " الصحة والظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات والتجمعات في لبنان: مسح قطاعي"، مجلة ذي لانسيت، المجلد 380، عدد9850، ص.1294. 2012.)

[29] Rachael Spencer et al. Gender Based Violence Against Women and Girls Displaced by the Syrian Conflict in South Lebanon and North Jordan: Scope of Violence and Health Correlates, Alianza por la Solidaridad, 2015 (ريتشيل سبنسر وآخرين، *العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات النازحات بسبب النزاع السوري في جنوب لبنان وشمال الأردن: نطاق العنف والصحة يرتبط به*، تحالف من أجل التضامن، 2015).

الإسرائيلية، وإغلاق الطرق، ونظام التصاريح، والنظام قانوني التمييزي. يُقيّد هذا النظام حركتهن بشكل كبير وله تداعيات عديدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، مما يؤثر على حصولهن على الصحة والتعليم والعمل وعلى حياتهن الاجتماعية والعائلية. كما أنه يؤثر أيضاً على أنماط الزواج بين السكان، إذ تزيد الزيجات بين الأشخاص الذين يعيشون في المناطق القريبة أو على نفس الجانب من الجدار من أجل تجنب فصل العائلات[30] . وفي حالة القدس الشرقية، طبقت إسرائيل سلسلة من السياسات التمييزية التي تهدف إلى تقليل عدد السكان الفلسطينيين في هذه المنطقة، والتي كان لبعضها آثار ضارّة على النساء بشكل خاص. إحدى السياسات هي إلغاء الإقامة، وهي سياسة مستنكرة باعتبارها نوع من "التهجير الصامت" الذي طال ما مجموعه 14643 شخصاً فلسطينياً بين عامي 1967 و 2018[31] . منذ الضم غير الشرعي للقدس الشرقية، اعتبرت إسرائيل السكان الفلسطينيين "مقيمين دائمين"، إلا أنه بات عليهم أن يثبتوا للسلطات الإسرائيلية أن القدس هي "مركز حياتهم/ن". ويخاطر الفلسطينيون والفلسطينيات الذين يفشلون في توثيق هذا الأمر أو الذين يقيمون خارج القدس - في الضفة الغربية أو غزة أو في دولة أخرى - يخاطرون بفقدان تصريح إقامتهم لفترة زمنية معينة. وفي هذا السياق، حدثت العديد من حالات الانفصال ضمن العائلات –كانفصال الأزواج عن الزوجات، أو الأهل عن أطفالهم أو الأقارب عن بعضهم البعض- ما أحدث صدمة لدى العديد من النساء الفلسطينيات اللواتي تأثرن بهذه السياسة. وفي الوقت نفسه، تشتكي الفلسطينيات اللواتي بقين في القدس ولكن بدون وثائق نظامية بأنهن يعشن في سجن، في ظل خوف دائم من التوقيف من قبل القوات الإسرائيلية إن خرجن من المنزل. كذلك فإن الُسلطة التي تمتلكها السلطات الإسرائيلية في لإلغاء الإقامة تعني أيضاً أن بإمكانها تطبيق هذه السياسة كعقوبة جماعية، بسحب تصاريح الإقامة من فلسطينيين متهمين بارتكاب جرائم - معظمهم من الرجال – و من كافة أفراد أسرهم أيضاً، مما له أثر متفاوت على النساء. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن القوانين السارية في إسرائيل منذ عام 2003 من الناحية العملية تمنع السكان الفلسطينيين من الحصول على تصاريح إقامة عن طريق الزواج ، مما يستتبع الحرمان المنهجي لطلبات لم الشمل الأسري والعديد من التكاليف المرتبكة بالإجراءات البيروقراطية التي تستمر لسنوات[32] .

يمكن التعرف على الآثار التي تؤثر على النساء في جوانب أخرى مرتبطة بالمعايير التي تنظم الحياة الأسرية. وهكذا، على سبيل المثال، في حالة الطلاق، تفقد النساء الفلسطينيات حقوق الإقامة الخاصة بهن، وإذا بقي الأبناء والبنات مع الأب، فلن يكون لديهن ما يضمن لهن القدرة على زيارتهم. في حالة الطلاق أيضاً، قد تتمكن النساء الفلسطينيات المنحدرات من القدس واللواتي يعدن إلى المدينة من استعادة تصريح الإقامة من خلال عملية قد تستغرق سنوات وقد تؤثر بشكل كبير على حريتهن في الحركة، دون الحصول على خدمات أو تصريح للعمل. تتفق تقارير مختلفة أيضاً على أن هذا السياق القانوني يؤثر على النساء الفلسطينيات اللواتي يتعرضن للعنف المنزلي، وذلك بجعلهن أكثر تردداً في الإبلاغ وطلب المساعدة خوفاً من طردهن من القدس وفصلهن عن أطفالهن.

الحصول على خدمات الصحة

يتأثر حق المرأة الفلسطينية في الصحة بشكل مباشر بتداعيات الاحتلال، و تدمير و تدهور البني التحتية الصحية، وسياسات الحصار ، ومشاكل الإمداد بالأدوية والطاقة، فضلاً عن المشاكل الناشئة عن صعوبات الحكم في القطاع العام، بما في ذلك التخلف عن السداد في القطاع الصحي، في ظل الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني المستمر. في الضفة الغربية، تواجه النساء سلسلة من الصعوبات في الوصول إلى الخدمات الصحية، وتتمثل هذه الصعوبات في الأراضي المجزأة، و المستوطنات الإسرائيلية وصعوبة التنقل ونظام الحواجز الأمنية والتصاريح. ولهذا الوضع أثر بالغ على النساء الحوامل اللواتي يحتجن إلى متابعة الحمل وإلى الرعاية الصحية قبل وبعد الإنجاب[33] . وقد وثقت تقارير عديدة حالات لنساء اضطررن على الولادة عند الحواجز الأمنية أو في سيارات الإسعاف أو سيارات الأجرة بسبب رفض أو تأخير القوات

---

[30] Suheir Azzouni,"Palestine" en S.Kelly y J. Breslin (eds), Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress Amid Resistance, New York: Freedom House, 2010 (سهير عزوني، "فلسطين" في منشورات س. كيلي و ج. بريسلين، حقوق النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التقدم وسط المقاومة، نيويورك، دار الحرية، 2010).

[31] HaMoked, Quiet deportation, 29 de abril de 2019 (مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد)، الترحيل الهادئ، 29 نيسان/ابريل 2019).

[32] مفتاح وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية و مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وجمعية تنمية وإعلام المرأة (تام) وجمعية كرامة، 2018، مرجع سابق.

[33] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها* (E / CN.6 / 2019/6)، 8 يناير/كانون الثاني 2019.

الإسرائيلية للسماح بنقلهن إلى المستشفيات. يتسبب هذا الوضع بمستويات عالية من القلق والإجهاد لدى النساء الحوامل، تتفاقم مع اقتراب موعد الولادة وتؤثر بشكل خاص على الفلسطينيات المقميات في المناطق الريفية[34] .

أما في حالة غزة ، فالخدمات الصحية فيها على وشك الانهيار بعد أكثر من عقد من الحصار، وبسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية المتتالية في القطاع ومشاكل الحصول على المساعدات الإنسانية. شجبت العديد من المنظمات السياسات الإسرائيلية في التحكم بحدود القطاع، وجمعت العديد من الشهادات حول أثرها ، بما في ذلك انخفاض عدد التصاريح التي أعطيت للمرضى للخروج من القطاع - من 92.5 ٪ في عام 2012 إلى 54 ٪ في عام 2017 - والتأخير غير المبرر في إصدار هذه التصاريح، ما يضر بقدرة المرضى على تلقي العلاج والرعاية الطبية، فضلاً عن إجراء تحقيقات عدوانية مع نساء مريضات على الرغم من أوضاعهن الصحية السيئة[35] . كما شجبت ناشطات الوضع الخطير الذي تعاني منه النساء الفلسطينيات المصابات بسرطان الثدي، اللواتي لا تتوفر لهن إمكانية تلقي العلاج المناسب في القطاع ويعتمدن على التصاريح لتلقي الرعاية في مصر أو الضفة الغربية[36] . ترتبط المشاكل المتعلقة بتدهور الخدمات الصحية وزيادة الضغط عليها أيضاً بزيادة حالات الإجهاض والولادات المبكرة والمضاعفات أثناء الولادة. كما ذُكر في قسم سابق، تضاعفت معدلات وفيات الأمهات والمواليد بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة في عام 2014. وتذكر شهادات النساء الفلسطينيات بأن المستشفيات أعطت الأولوية للمصابين في الأعمال العدائية وأن العديد من النساء غادرن المرافق الصحية مع أطفالهم في جو من انعدام الأمن. تشير التقديرات إلى أن 45000 امرأة لم تحصل على خدمات الصحة الإنجابية الأساسية خلال الأزمة، وأن حوالي 5000 حالة ولادة حدثت في ظروف قاسية[37] .

تجدر الإشارة إلى أن تدهور النظام الصحي يمثل عبئاً خاصاً على النساء، خاصة إذا أخذنا في عين الاعتبار التقسيم التقليدي للعمل في المجتمع الفلسطيني والتوقعات الجندرية التي تعطي للمرأة دوراً مركزياً في مهام الرعاية. في هذا السياق، تتحمل العديد من النساء الفلسطينيات عبء رعاية أقاربهم الجرحى أو ذوي الاحتياجات الخاصة، مؤجلاتٍ بذلك تلبية احتياجاتهن الخاصة، رغم تعرضهن للإعاقة أو التوتر أو القلق أو الاكتئاب. وبالأخذ بمنظور النوع الاجتماعي دائماً، لا بد من الإشارة إلى أن وصول النساء الفلسطينيات إلى خدمات الصحة العقلية مقيد في الغالب بسبب وصمة العار و / أو الأعراف الاجتماعية التي تعتبر أنه قد يؤثر على إمكانية زواج النساء الأصغر سناً.

وفي السياق ذاته ، يمكن أيضاً تحديد المراهقات الفلسطينيات كفئة مستضعفة بشكل خاص نظراً لعوامل مختلفة، بما فيها مشاكل الوصول إلى الخدمات الصحية - بسبب الصعوبات الاقتصادية أو عدم موافقة الأهل أز عدم وجود من يرافقهن، أو بسبب قلة العاملات في المجال الصحي أو غياب المعلومات – و زواجهن المبكر و تحولهن إلى أمهات في أعمار مبكرة[38] . على الرغم من أن زواج الفتيات دون سن 15 عاماً أصبح أقل شيوعاً في الوقت الحالي، إلا أن العديد من الشابات يتزوجن قبل سن الـ 18. وفقًا للإحصاءات الرسمية ، 20٪ من النساء الفلسطينيات يتزوجن قبل بلوغ سن 18 عاماً ، مقارنةً بنسبة 1٪ من الرجال[39] . ووفقًا لبيانات عام 2014، فإن 25٪ من النساء بين سن 20 و 24 عاماً في غزة و 19٪ من النساء في الضفة الغربية أنجبن طفلاً أو طفلة قبل إتمام سن الـ 18. يجب أن نتذكر أيضاً أن الزيجات المبكرة بين المراهقات الفلسطينيات تؤثر أيضاً على ممارسة الحقوق الأساسية مثل التعليم والتمتع بالطفولة[40] .

وهناك فئة أخرى معرضة للخطر بشكل خاص في مجال الصحة وهي مجموعة النساء ممن لديهن إعاقة ما. وفقاً لدراسات حديثة، فإن غالبية النساء والفتيات ذوات الإعاقة في غزة - 65.4 ٪ من إجمالي 998 - يفتقرن إلى الخدمات الأساسية ويعانين من عدة أشكال من العنف - اللفظي (58 ٪) والبدني (34 ٪) ، الاقتصادي (26 ٪)، الجنسي (2 ٪) - وثلثهن كانوا معزولات أو غير قادرات على مغادرة منازلهن. الغالبية العظمى منهن (81 ٪) هن نساء عازبات.

الوصول إلى التعليم والأمان الاقتصادي

---

34 منظمة العفو الدولية 2005، مرجع سابق.

35 مفتاح وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية و مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وجمعية تنمية وإعلام المرأة (تام) وجمعية كرامة، 2018، مرجع سابق.

36 مقابلة مع هالة رزق، ناشطة نسوية في غزة، 16 سبتمبر/أيلول 2019.

37 المجلس النرويجي للاجئين 2015، مرجع سابق.

38 هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، 2018، مرجع سابق.

39 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الجهاز الإحصائي: النساء يشكلن نصف عدد سكان فلسطين، 7 آذار/مارس 2017.

40 مركز الدراسات النسوية، *حكايات الصمود والنضال اليومي بصوت نساء القدس*، دراسة توثيقة تحليلية. تموز/يوليو 2019.

إن الوصول إلى التعليم بالنسبة للسكان الفلسطينيين مشروط يومياً بسياسات الاحتلال الإسرائيلية والعنف الذي تسبب، بالإضافة إلى الآثار المباشرة على الطلاب، في خسارة العديد من الأيام الدرايسة. غالباً ما يتعرض الطلاب الفلسطينيون للترهيب أو الإذلال المرتبط بالنوع الاجتماعي بشكلٍ خاص عند تنقلهم إلى مدارسهم أوجامعاتهم، لا سيما عند نقاط التفتيش الإسرائيلية[41] . حذرت بعض التقارير من حالة الهشاشة التي تؤثر بشكل خاص على الفتيات والشابات الفلسطينيات اللواتي يعيشون في المنطقة ج في الضفة الغربية بسبب محدودية وصولهن إلى التعليم وضعف البنية التعليمية الأساسية. في هذه المنطقة، وفي المنطقة هـ 2 في الخليل أيضاً، تتسرب الكثير من القاصرات من المدرسة بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها أسرهن و / أو للمساعدة في الأعمال المنزلية أو كتدبير لمنع تعرضهن للعنف أو التخويف.

على الرغم من العقبات، حققت الفتيات والشابات الفلسطينيات بشكل عام تقدماً في مجال محو الأمية والتعليم والتدريب في مستوى التعليم العالي. في الواقع، بلغت نسبة الطالبات ممن هن في سن الدخول إلى التعليم العالي 53 ٪، مقارنة مع 32٪ من الطلاب الذكور في نفس الفئة العمرية، وفقا لأرقام حديثة (2017)[42] . تشير بعض الدراسات إلى أن النسبة الكبيرة لانخراط الفلسطينيات في التعليم العالي قد تعكس القيمة الاجتماعية الأكبر التي تعطى اليوم لتعليم المرأة في المجتمع الفلسطيني، ولكن قد يُفسَّر ذلك أيضاً بكون العديد من الذكور الفلسطينيين من نفس العمر في السجن أو أنهم أجبروا على ترك المدرسة والعمل لرعاية أسرهم[43] .

على عكس المستوى المتزايد لتعلم النساء الفلسطينيات، لا يزال وصولهن إلى سوق العمل محدوداً للغاية وهو من بين أدنى المستويات بين بلدان الشرق الأوسط والعالم. وفقا لأرقام عام 2017 ، بلغت مشاركو النساء الفلسطينيات في سوق العمل 19 ٪ ، مقارنة مع 71 ٪ من الرجال الفلسطينيين. وفقاً للإحصاءات الرسمية ، بلغت نسبة النساء بين 15 و 29 عامًا اللواتي انتقلن من المدرسة إلى سوق العمل 6.6٪ مقابل 44٪ من الرجال الفلسطينيين في نفس العمر [44] . أما معدل البطالة بين النساء الفلسطينيات فقد أخذ بالارتفاع بشكل مطرد في السنوات الأخيرة ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 47 ٪ في عام 2017. وشكلت الحاصلات على أعلى مستوى تعليمي (مع أكثر من 13 عاماً من الدراسة) معظم هذه النسبة، فنصفهن عاطل عن العمل مقارنة بـ 19٪ في حالة الرجال الفلسطينيين[45] .

إن فرص تمتع الفلسطينيات بالأمان الاقتصادي مقيدة بمتغيرات مختلفة. إذ أن العنف والقيود التي تفرضها سياسات الاحتلال الإسرائيلي يؤثران على مشاركتهن في سوق العمل. وهكذا ، على سبيل المثال ، في أعقاب العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة في عام 2014، أدت الأضرار الخطيرة التي لحقت بالأراضي الزراعية في القطاع إلى الحد بشكل كبير من فرص عمل النساء الفلسطينيات. مع ذلك، فإن الاعتبارات الاجتماعية التقليدية التي ترى أن الرجل يجب أن يكون معيل الأسرة تعتبر من العوامل المقيدة لانخراط النساء في سوق العمل، إذ أن هذا التقسيم الاجتماعي للعمل يحمّل المرأة الفلسطينية مسؤولية الرعاية المنزلية، مقلصاً بذلك الوقت المتاح لها للعمل في أنشطة أخرى. و من هذه العوامل أيضاً. نذكر نقص الخدمات التي تتيح للمرأة الموافقة بين عملها خارج المنزل و مهامها المتعلقة بالرعاية والإنجاب . وفقاً لدراسة حديثة حول الذكورة والمساواة بين الجنسين في فلسطين، فإن 80٪ من الرجال و 60٪ من النساء اللواتي تمت استشارتهن يعتبرن أن دور المرأة الأكثر أهمية هو الرعاية المنزلية [46]. وفي إشارة إيجابية، يبدو أن الأجيال الشابة هي أكثر تقبلاً لعلاقات أكثر إنصافًا بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالحق في العمل أو الدراسات أو توزيع المهام المنزلية[47] .

في هذا السيناريو ، تعمل العديد من النساء الفلسطينيات في القطاع غير الرسمي أو في أنشطة أسرية غير مدفوعة الأجر، وبالتالي يتعرضن لخطر أكبر للاستغلال والعمل في ظروف غير ملائمة. كما هو الحال في سياقات أخرى، تتعرض النساء الفلسطينيات العاملات خارج المنزل لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفقاً لدراسة أجراها معهد الدراسات

---

41 Sophie Richter-Devroe, Gender Equality and Women's Rights in Palestinian Territories, Policy Department C: Citizens Rights and Constitutional Affairs, European Parliament, 2011 (صوفي ريختر-ديفرو، المساواة الجندرية وحقوق المرأة في الأراضي الفلسطينية، قسم السياسات ج: حقوق المواطنين والشؤون الدستورية، البرلمان الأوروبي، 2011).

42 الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2019، مرجع سابق.

43 ريختر-ديفرو، 2011، مرجع سابق.

44 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، مرجع سابق.

45 الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2019، مرجع سابق

46 هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة – بروموندو، *فهم هويات الرجال الجندرية، دراسة استقصائية دولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*، 2017.

47 نفس المرجع.

النسائية بجامعة بيرزيت ومنظمة العمل الدولية ، ذكرت 22٪ من المُستطلعات بأنهن كن ضحايا للعنف القائم على النوع الاجتماعي في أماكن عملهن، مع انتشار أعلى للظاهرة في الضفة الغربية مقارنة بغزة.

سيادة القانون، الوصول إلى العدالة والعنف القائم على النوع الاجتماعي

تواجه النساء الفلسطينيات مجموعة كبيرة من القوانين التمييزية والعقبات المتعددة أمام الوصول إلى العدالة، فضلاً عن انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي. تجدر الإشارة إلى أن السياق المعياري المجزّء الساري المفعول في فلسطين يجمع بين قوانين العهد العثماني والانتداب البريطاني والقوانين المصرية والأردنية والمراسيم الصادرة عن السلطات في غزة والضفة الغربية والتي تتضمن مواداً وتشريعات تسمح بالتمييز وانتهاك حقوق المرأة، في مجالات مثل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال أو الميراث[48] . إن الانقسام إلى مناطق ذات أنظمة حكم واختصاصات إدارية مختلفة في الأراضي المحتلة مضافاً إلى الانقسام السياسي بين حكومتي حماس في غزة وفتح في الضفة الغربية، يساهمان أيضًا في عرقلة وصول النساء الفلسطينيات إلى العدالة. وهكذا، على سبيل المثال، ذُكر أنه لا يتم التحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضد النساء في المنطقة ج - بما في ذلك أعمال العنف المنزلي – ما يعزز الإفلات من العقاب ويُديم العنف. في القدس الشرقية ، تواجه النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي معضلة التعرض للإيذاء أو إبلاغ الشرطة الإسرائيلية، الأمر الذي ينطوي عليه فقدانهن لحضانة أطفالهن أو تبرؤ عائلاتهن منهن[49]. هذا مع العلم أن السياق الاجتماعي يرى أنه لا يجب البوح بهذه الحقائق، بل إبقاءها في نطاق الأسرة. كما أن الوصول إلى العدالة مقيد بمواقف تمييزية وغير حساسة جندرياً من جانب العاملين في النظام القضائي، وهو مجال تمثل فيه المرأة تمثيلاً ناقصاً (في عام 2015 ، كان 82 ٪ من القضاة من الرجال، مقارنة بـ 17 ٪ من النساء)[50] .

تشير بعض الدراسات إلى أن العنف القائم على النوع الاجتماعي في المنزل قد زاد منذ الانتفاضة الثانية (2000)، ويعزى ذلك جزئياً إلى الإحباط الناجم عن السياسات الإسرائيلية والضغوط الاقتصادية ودورات النزاع المتكررة، والتي قد تؤدي إلى أن يكون الرجال الفلسطينيين أكثر عنفًا في الفضاء المنزلي[51] . ووفقاً للإحصاءات الرسمية الناتجة عن دراسة أجريت في عام 2011 ، فإن 37٪ من النساء الفلسطينيات المتزوجات تعرضن للعنف من قبل أزواجهن ، 29٪ في الضفة الغربية مقابل 51٪ في غزة [52]. في الآونة الأخيرة، وجدت دراسة أخرى أن العديد من الفلسطينيين والفلسطينيات - 25٪ و 22٪ على التوالي - شهدوا خلال طفولتهم/ن شكلاً من أشكال العنف الموجه ضد أمهاتهم/ن من قبل آباءهم/ن أو رجل آخر من العائلة، وأن واحد من بين كل خمسة رجال مُستطلع تقريباً (17٪)، أقر بممارسة العنف الجسدي ضد امرأة في سياق العلاقات الزوجية[53] . وحذّرت المقررة الخاصة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة من أن السياق السياسي، خاصة في غزة ، يبدو وكأنه عامل تخفيف يجعل العنف ضد المرأة أكثر قبولاً. تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد قوانين تجرِّم العنف المنزلي، وأن هناك بعض التسامح الاجتماعي للعنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني. في عام 2008، خلصت دراسة أخرى إلى أن 22٪ من الأشخاص الذين تمت استشارتهم رؤوا أنه من المقبول أن يضرب الرجل زوجته إذا كان ذلك ضرورياً[54] .

تُبرز الدراسات الحديثة أيضاً الترابط بين مستويات التعرض للعنف المهني وانتشار العنف القائم على العنف الاجتماعي في البيئة الأسرية والمواقف الأكثر تحفظاً تجاه المرأة. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على أن النساء الفلسطينيات اللواتي يعشن في مناطق تسودها أوضاع معقدة بشكل خاص مثل المنطقة ج أو الخليل يواجهن خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يتفاقم بسبب الضغوط والإحباطات التي يعاني منها الرجال الفلسطينيون. كشفت دراسة حديثة أجرتها هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، و ركزت على هذه المناطق، أن النساء المتزوجات من فلسطينيين تعرضوا للإهانات أو لاعتقالات أو تعرضوا للضرب على أيدي جنود أو مستوطنين عانين من مستويات أعلى من العنف الجسدي والعاطفي والجنسي على يد أزواجهن. في هذه المناطق ، عزز الفصل المكاني المواقف الأبوية وعزل النساء في المجال المنزلي، مما حد من

---

[48] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *عدالة النوع الاجتماعي والقانون: دراسة القوانين والساسيات المؤثرة على المساواة بين الجنسين في منطقة الدول العربية*، فصل فلسطين/ 2018، و الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2019، مرجع سابق

[49] مجلس حقوق الإنسان، 2017، مرجع سابق.

[50] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، مرجع سابق.

[51] ريختر-ديفرو، 2011، مرجع سابق؛ المقررة الخاصة، 2017.

[52] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استطلاع العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011.

[53] هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة – بروموندو، 2017، مرجع سابق.

[54] ريختر-ديفرو، 2011، مرجع سابق.

مشاركتهن في المجتمع[55] . وفي حالة غزة ، تعتقد 61٪ من النساء أن الحصار وانقطاع الكهرباء يؤثران في تسجيل مستويات أعلى من العنف ضد المرأة على المستوى المنزلي[56] .

وهناك مجال آخر يثير قلقاً خاصاً هو جرائم الشرف، التي تنطوي على أشكال مختلفة من العنف ضد المرأة ، بما في ذلك جرائم قتل النساء. تُرتكب هذه الجرائم في سياق أبوي ينسب إلى النساء أشكالاً معينة من السلوك تشكل، إذا تم تجاوزها، إهانة لشرف العائلة. في هذا السياق ، يُنظر إلى استخدام العنف ضد المرأة كإجراء أو صيغة تأديبية لاستعادة شرف الأسرة. على الرغم من التأكيد أنها ظاهرة لا يتم التبليغ عنها بشكل كافٍ وأن هناك نقص في الإحصاءات الرسمية المتعلقة بها، فقد كان هناك تنبيه واضح حول زيادة جرائم قتل النساء بسبب هذا النوع من الجرائم[57] . تجدر الإشارة إلى أن الإطار القانوني الجنائي يعزز المعايير الاجتماعية في هذا السياق من خلال تخفيف العقوبات لمرتكبي هذا العنف. ولم تُطبق التعديلات التي أدخلت مؤخراً لإلغاء هذه الأحكام التخفيفية إلا في الضفة الغربية، أما في غزة فلم تُطبق[58] .فقط في عام 2018، عُدلت المواد التي تسمح بتبرئة المغتصب إذا تزوج من ضحيته[59] .

إن أشكال التمييز التي تؤثر على النساء الفلسطينيات، ثمرة النظام الأبوي، تتضمن أيضاً أموراً تتعلق بقوانين الأحوال الشخصية - القائمة على الشريعة و القوانين المسيحية - والتي تنظم مسائل مثل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال أو الميراث[60] . وهكذا ، على سبيل المثال ، يُسمح بتعدد الزوجات ويختلف الحد الأدنى للسن القانونية للزواج بين غزة والضفة الغربية، لكن في كلتا الحالتين يكون أقل بالنسبة للإناث. في مثال آخر، فيما يتعلق بالميراث، تنص القوانين المعمول بها في غزة والضفة الغربية والقائمة على الشريعة على أن النساء يحصلن على نصف ما يحصل عليه الرجال، لكن على أرض الواقع، تتعرض الكثير من النساء لضغوط أسرية للتخلي عن حقوقهن تماماً[61] .

أفكار ختاميـــة

يؤكد تحليل الأبعاد المتعددة للعنف الذي تواجهه النساء والفتيات الفلسطينيات على الآثار القاسية للاحتلال العسكري الإسرائيلي وسياسات الإقصاء والتجزئة والتبعية؛ ولكنه يسمح لنا أيضاً بالتحقق من أن هذا الواقع لا يمكن فهمه بشكل صحيح دون مراعاة السياق الأبوي والمؤسسات والأعراف الاجتماعية التي ما زالت تغذي التمييز والسيطرة و مختلف أشكال العنف ضد المرأة.

حاول هذا الدليل تقديم نظرة متعددة الأوجه للعنف والاضطهاد اللذين تواجههما النساء والفتيات الفلسطينيات بشكلٍ يومي، مفترضاً أنه منظور محدود بالنظر إلى تعقيد السياق وتعدد الحقائق التي يجب مراعاتها. كما أن هناك العديد من القضايا التي لم تتطرق إليها هذه الوثيقة، و التي من شأنها إثراء نظرتنا لهذا الموضوع، منها أشكال التمييز والعنصرية التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات اللواتي يحملن الجنسية الفلسطينية، والتحديات التي يواجهها مجتمع الميم، وآليات واستراتيجيات المواجهة التي تتبناها النساء الفلسطينيات للتصدي للعنف والاحتلال والنظام الأبوي. ومع ذلك، بناءً على ما تقدم، يمكن التأكيد على الحاجة الماسة إلى مراعاة تجارب النساء الفلسطينيات لتحديد ومعالجة التحديات الجوهرية لتحقيق الأمن والسلام وضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها في فلسطين.

---

[55] هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، *بين المطرقة والسندان: النساء الفلسطينيات،الاحتلال، النظام الأبوي وعلاقات النوع الاجتماعي. حالات دراسية في مناطق جيم والبلدة القديمة في الخليل*، آذار/مارس 2018.

[56] هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، 2018، مرجع سابق.

[57] مجلس حقوق الإنسان، 2017، مرجع سابق.

[58] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018. مرجع سابق.

[59] الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2019، مرجع سابق.

[60] لمزيد من المعلومات، راجع/ي س. عزوني، 2010، مرجع سابق.

[61] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018. مرجع سابق.

المـــراجـــع:

بتسيلم 2019، معطيات حول هدم البيوت كوسيلة عقاب.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2018، عدالة النوع الاجتماعي والقانون: دراسة القوانين والساسيات المؤثرة على المساواة بين الجنسين في منطقة الدول العربية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (E / CN.6 / 2019/6)، 8 يناير/كانون الثاني 2019.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011، استطلاع العنف في المجتمع الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، الجهاز الإحصائي: النساء يشكلن نصف عدد سكان فلسطين، 7 آذار/مارس.

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية 2018 ، النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي الطويل: أثر العنف الذي يمارسه الاحتلال على النساء، الاستعراض الدوري الشامل لإسرائيل، تقديم مشترك لدورة مجموعة الاستعراض الدوري الشامل التاسعة والعشرين، يناير/كانون الثاني.

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية 2018، خطاب رندة سنيورة، أول امرأة فلسطينية تشارك في جلسات الحوار المفتوح مع مجلس الأمن، 25 أكتوبر/تشرين الأول.

ريتشيل سبنسر وآخرين 2015 ، العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات النازحات بسبب النزاع السوري في جنوب لبنان وشمال الأردن: نطاق العنف والصحة يرتبط به، تحالف من أجل التضامن(Rachael Spencer et al. Gender Based Violence Against Women and Girls Displaced by the Syrian Conflict in South Lebanon and North Jordan: Scope of Violence and Health Correlates, Alianza por la Solidaridad, 2015).

ريما ر. حبيب وكارين سيفيرت وصفا حجيج 2012، " الصحة والظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات والتجمعات في لبنان: مسح قطاعي"، مجلة ذي لانسيت، المجلد 380، عدد9850، ص.1294. (Rima R Habib, Karin Seyfert y Safa Hojeij, “Health and living conditions of Palestinian refugees residing in camps and gatherings in Lebanon: a crosssectional survey”, The Lancet, Vol.380, No9850, p1294. 2012)

سهير عزوني 2010 ، "فلسطين" في منشورات س. كيلي و ج. بريسلين، حقوق النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التقدم وسط المقاومة، نيويورك، دار الحرية (Suheir Azzouni,“Palestine” en S.Kelly y J. Breslin (eds), Women’s Rights in the Middle East and North Africa: Progress Amid Resistance, New York: Freedom House, 2010).

سينثيا كوكبرن 2004، "استمرارية العنف" في منشورات وينونا جيل وجينفير هيندمان (Cynthia Cockburn,“The Continuum of Violence” en Wenona Giles y Jennife Hyndman (eds.))

صوفي ريختر-ديفرو 2011 ، المساواة الجندرية وحقوق المرأة في الأراضي الفلسطينية، قسم السياسات ج: حقوق المواطنين والشؤون الدستورية، البرلمان الأوروبي(Sophie Richter-Devroe, Gender Equality and Women’s Rights in Palestinian Territories, Policy Department C: Citizens Rights and Constitutional Affairs, European Parliament, 2011).

الضحايا، المعتدين أو الفاعلين؟ الجندر، النزاع المسلح، لندن – نيويورك: زيد بوكس، 2001 (Victims, Perpetrators or Actors? Gender, Armed Conflict and Political Violence, Londres-Nueva York: Zed Books, 2001)

كارول كوهن 2014، النساء والحروب: نحو إطار مفاهيمي، منشورات كوهين (Women and Wars: Toward a Conceptual Framework)، في النساء والحروب، برشلونة: المعهد الكتالوني الدولي من أجل السلام (Las mujeres y las guerras, Barcelona: ICIP 2014)

كارولين أو. ن. موسير 2001، "العنف المستمر المجندر والنزاع: إطار عملياتي" في منشورات كارولين أو. ن. موسير وفيونا س. كلارك، الضحايا، المعتدين أو الفاعلين؟ الجندر، النزاع المسلح، لندن – نيويورك: زيد بوكس، 2001 (Caroline O.N. Moser, “The Gendered Continuum of Violence and Conflict: An Operational Framework” en Caroline O.N.Moser y Fiona C. Clark (eds Victims, Perpetrators or Actors? Gender, Armed Conflict and Political Violence, Londres-Nueva York: Zed)

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية و مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وجمعية تنمية وإعلام المرأة (تام) وجمعية كرامة 2018، النساء الفلسيطينيات: الأثر غير المتناسب للاحتلال الإسرائيلي، نوفمبر/تشرين الثاني.

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)،تقرير توثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد اللاجئات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي تمت الإشارة إليه في المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية و مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وجمعية تنمية وإعلام المرأة (تام) وجمعية كرامة 2018، النساء الفلسيطينيات: الأثر غير المتناسب للاحتلال الإسرائيلي.

المجلس النرويجي للاجئين 2015، غزة: أثر النزاع على النساء، نوفمبر/تشرين الثاني.

مجلس حقوق الإنسان 2017، تقريرالمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه، في زيارتها لإسرائيل، A/HRC/35/30/ Add.1، حزيران/يونيو.

مدرسة ثقافة السلام 2019، تحذير 2019! تقرير عن النزاعات وحقوق الإنسان وبناء السلام. برشلونة: إيكاريا (Escola de Cultura de Pau, Alerta 2019! Informe sobre conflictos, derechos humanos y construcción de paz. Barcelona: Icaria, 2019)

مركز الدراسات النسوية 2019، حكايات الصمود والنضال اليومي بصوت نساء القدس، دراسة توثيقة تحليلية. تموز/يوليو.

مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد) 2019 ، الترحيل الهادئ، 29 نيسان/ابريل(HaMoked, Quiet deportation, 29 de abril de 2019) .

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي 2018، تقرير مسيرات العودة في غزة: الأثر الجنساني المترتب على الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد المدنيين المقدم للجنة تقصي الحقائق الخاصة باحتجاجات 2018 في الأراضي الفلسطينية المحتلة في 2018، سبتمبر/أيلول.

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، أصوات النساء، تشرين الثاني/نوفمر 2013 – حزيران/يونيو 2017.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة 2018، " أثر مسيرة العودة الكبرى على النساء"، النشرة الإنسانية الشهرية، ديسمبر/كانون الأول.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة 2019، الأراضي الفلسطينية المحتلة. بيانات عن الإصابات، 2008/01/01 – 2019/07/26.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة 2015، قطاع غزة: الآثار طويلة الأمد للأعمال القتالية عام 2014 على النساء والفتيات، كانون الأول/ديسمبر.

منظمة العفو الدولية 2018، إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: الإفراج عن عهد التميمي بمثابة لحظة حلوة ممزوجة بالمرارة حيث يرزح أطفال آخرون في السجون الإسرائيلية، منظمة العفو الدولية، 29 تموز/يوليو.

منظمة العفو الدولية 2005، النزاع والاحتلال والأبوية: النساء تحمل العبء، AI/Index:MDE 15/016/2005، آذار/مارس.

مواقع العنف والجندر ومناطق النزاع، بيركلي: مجلة جامعة كالفورنيا، 2004 (Sites of Violence, Gender and Conflict Zones, Berkeley: University of California Press, 2004)

هاآرتس 2015، وفاة والدة علي دوابشة متأثرة بجروح أصيب بها في الضغة الغربية"، هاآرتس، 7 أيلول/سبتمبر.

هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة – بروموندو 2017، فهم هويات الرجال الجندرية، دراسة استقصائية دولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة 2018، بين المطرقة والسندان: النساء الفلسطينيات،الاحتلال، النظام الأبوي وعلاقات النوع الاجتماعي. حالات دراسية في مناطق جيم والبلدة القديمة في الخليل، آذار/مارس.

هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة 2018، تحذير جندري: احتياجات النساء والفتيات في العمل الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة (UN Women, Gender Alert: Needs of Women and Girls in Humanitarian Action in the Occupied Palestinian Territory).

المقابلات

فانيسا فار، مستشارة ومتخصصة دولية في الجندر والسلام والأمن، 5 أيلول/سبتمبر 2019.

هالة رزق، ناشطة نسوية في غزة، 16 أيلول/سبتمبر 2019.